

مجلس نواب الشعب:

وضع يزداد تعفنا في سياق مليء بالرهانات

يشهد مجلس نواب الشعب منذ فترة توترات وتجاوزات وطفيانا لمناخ العنف والاستقطاب بشكل متصاعد وخطير أدى الى تراجع نجاعة العمل البرلماني على الرغم من صعوبة المرحلة وضرورة التقدم في إصدار القوانين والمصادقة عليها بما يخدم المسار الديمقراطي ويدفع الى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

وقد أطلقت منظمة البوصلة جرس الإنذار منذ انطلاق الدورة البرلمانية السابقة مع بداية المظاهر الأولى للعنف اللفظي والسياسي داخل هياكل المجلس الذي ما انفك يتفاقم ويتطور ليقصر لا فقط على النواب والنائبات بل شمل كذلك مختلف المتدخلين في العمل النيابي من مجتمع مدني وصحافة وعملة واداريين.

ان تواصل هذه الممارسات تحت قبة البرلمان ساهم بشكل واضح وملموس في تعطيل أشغال المجلس سواء في اللجان والجلسة العامة ومكتب المجلس، الأمر الذي أصبح معه السير العادي للمؤسسة البرلمانية مهددا بشكل حقيقي.

وأمام هذا المشهد الذي يزداد تأزما كل يوم، يوم منظمة البوصلة أن:

- تسجل استياءها لما وصلت اليه حالة مجلس نواب الشعب في ظل وضع إجتماعي و إقتصادي ينذر بالكارثة، رافقه حملات ممنهجة للتضييق على المجتمع المدني والنشطاء والناشطات الحقوقيين.
- تندد بكل أشكال العنف المادي والمعنوي الممارس في مجلس نواب الشعب مهما كان مصدرها. وتستنكر الهرسة والتحرش المعنوي لموظفي وموظفات والعاملين والعاملات بالمجلس. كما تندد ببشاعة مشاهد العنف المسلط على النساء من طرف المشرع الذي من دوره أن يسهر على التطبيق الحازم لقانون مناهضة العنف ضد المرأة.
- تطالب بفتح تحقيق جدي في أحداث العنف التي مسّت الصحفيات/ين وناشطي المجتمع المدني وتؤكد على ضرورة احترام حقهم في القيام بدورهم.
- تحقل رئاسة المجلس مسؤوليّة ما وصل إليه الوضع باعتبارها المسؤولة على حسن تسيير المؤسسة البرلمانية، وتدعوها الى اعتماد مبدأ الشفافية في كافة جوانب العمل البرلماني بما فيها اتفاقيات التعاون الدولي ووجوب التقيد بأحكام النظام الداخلي في كل أعمالها.
- كما تحمل المسؤولية كذلك الى الكتل البرلمانية، وعلى رأسها كتلة الحزب الدستوري الحر، وتدعوها الى ضرورة احترام مقتضيات النظام الداخلي واللجوء فقط الى ما تمنحه، إضافة الى القوانين الجاري بها العمل، من آليات ووسائل احتجاج ومساءلة.
- تدعو كل هياكل مجلس نواب الشعب الى الانكباب الجدي للعمل على إيجاد حلّ للأزمة الخانقة التي عطلت دور المؤسسة التشريعية وجعلت منها عبئا اضافيا يعطل تحقيق المصلحة العامة. والحال أنه يجب أن تدفع وتعاوض الجهود التي من شأنها تذليل أثر الأزمة التي تعيشها البلاد جراء الجائحة الصحية.

اتصال

هيثم بنزيد

مكلف بالاعلام و الاتصال
بمنظمة البوصلة

haythem.benzid@albawsala.com

98194190